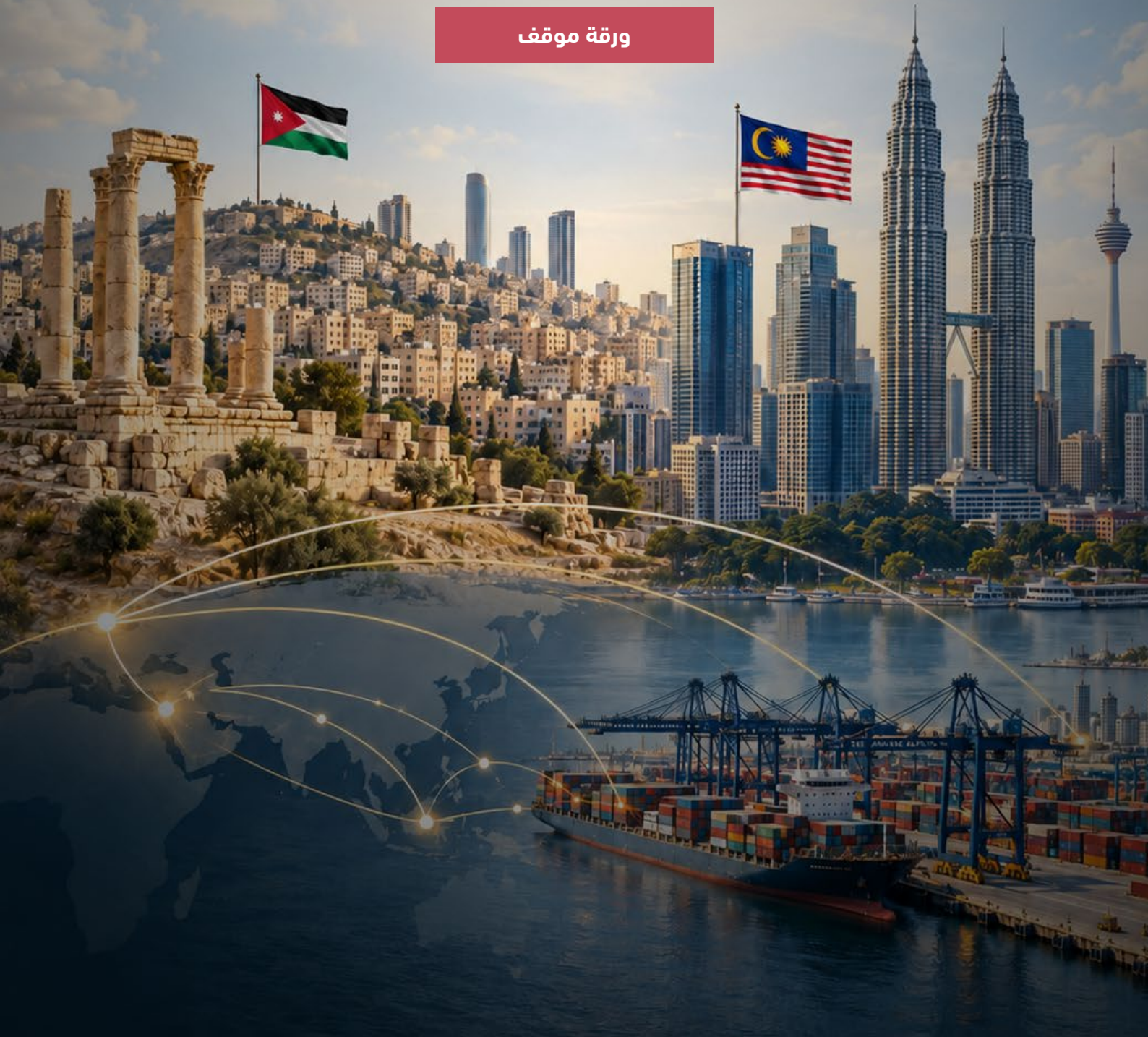




العلاقات الاقتصادية الأردنية – الماليزية في ضوء زيارة الدولة التي يجريها جلالة الملك عبد الله الثاني المعظم إلى دولة ماليزيا

ورقة موقف





جاءت فكرة إطلاق المنتدى الاقتصادي الأردني كأول مؤسسة فكرية اقتصادية مسجلة تحت مظلة وزارة التخطيط والتعاون الدولي لتكون ذراعاً داعماً للأعمال، تعمل على مراجعة ورصد مؤشرات الأداء الاقتصادي المختلفة للمملكة، بهدف تقديم التغذية الراجعة والحلول العملية لأصحاب القرار.

تم تسجيل المنتدى بتاريخ 08 / 08 / 2019 بوصفه جمعية غير ربحية تحمل الرقم الوطني

2019121117781.

زوروا على مواقع التواصل الاجتماعي



الفهرس

المقدمة

4

العلاقات الأردنية- الماليزية

4

العلاقات الدبلوماسية

4

العلاقات التجارية بين البلدين

5

التعاون الاقتصادي والاستثماري

7

آفاق تطوير التعاون الاقتصادي بين الأردن وماليزيا

9

يرى المنتدى الاقتصادي الأردني

11

تشكل الزيارات الخارجية لجلالة الملك عبد الله الثاني إحدى الأدوات الرئيسية للدبلوماسية الأردنية، لما تؤديه من دور في تعزيز العلاقات الثنائية مع مختلف دول العالم، وتوسيع مجالات التعاون السياسي والاقتصادي والاستثماري، إلى جانب ترسيخ حضور الأردن على المستويين الإقليمي والدولي. كما تتيح هذه الزيارات فرصاً لتعزيز الشراكات الاقتصادية، وفتح آفاق جديدة للتعاون التجاري والاستثماري في ظل ما يشهده العالم من تغييرات سريعة في مجال تكنولوجيا الأعمال والأنماط الاقتصادية، وبما يخدم المصالح المشتركة ويدعم جهود التنمية الاقتصادية.

في هذا السياق، بدأ جلالة الملك عبد الله الثاني - حفظه الله - يوم الأحد الموافق 11 تشرين الأول 2026، زيارة دولة إلى ماليزيا، حيث تشمل الزيارة لقاءات لبحث سبل تعزيز التعاون بين البلدين. تكتسب الزيارة الملكية أهمية خاصة في ضوء ما تمتلكه ماليزيا من مقومات اقتصادية وفرص للتعاون في مجالات متعددة، وما يمكن أن تتيحه من آفاق لتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين. وفي هذا الإطار، تسلط هذه الورقة الضوء على واقع العلاقات الأردنية مع ماليزيا وإمكانية تطويرها، مع التركيز على مؤشرات التجارة الخارجية وأبرز مجالات التعاون، واستكشاف الفرص المتاحة لتعزيز الشراكات الاقتصادية.

تعد ماليزيا من الاقتصادات الصاعدة في منطقة جنوب شرق آسيا، وتتمتع بموقع استراتيجي يربطها بالأسواق الآسيوية ومسارات التجارة الدولية، إلى جانب عضويتها في رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان). ويتميز اقتصادها بتنوع قاعدته الإنتاجية، لا سيما قطاعات الصناعات التحويلية والإلكترونيات والخدمات والتجارة الدولية، مما يعزز مكانتها في سلاسل القيمة والتجارة العالمية.

الجدول (1): أبرز المؤشرات الاقتصادية والديموغرافية لكل من الأردن وماليزيا

المؤشر	الأردن	ماليزيا
المساحة (كم ²)	89,341 كم ²	330,803 كم ²
عدد السكان 2026 (مليون نسمة)	12.1 مليون نسمة	36.3 مليون نسمة
الناتج المحلي الإجمالي 2025 (مليار دولار)	61.69	472.19
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 2025 (دولار)	5,348	13,125
معدل النمو الاقتصادي الحقيقي 2025 (%)	2.8	5.2
معدل التضخم 2025 (%)	1.8	1.4
معدل البطالة بين السكان 2025 (%)	16.5	3.8

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

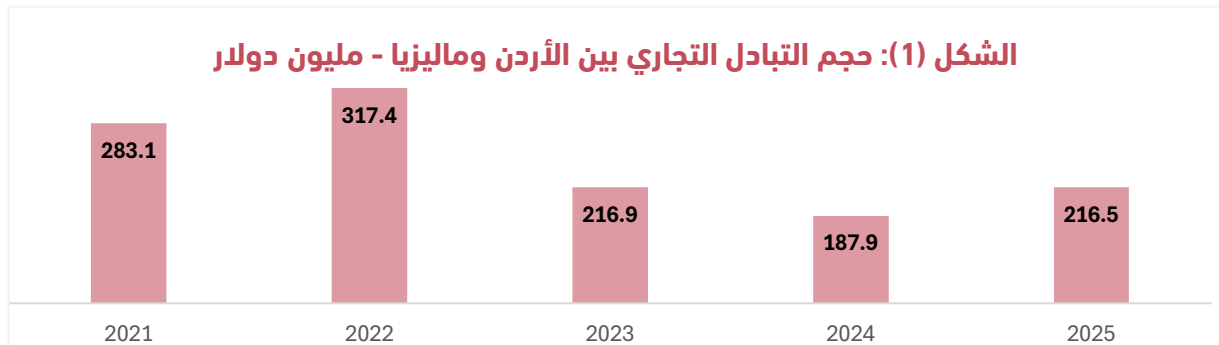
1. العلاقات الدبلوماسية

تعود العلاقات الدبلوماسية بين المملكة الأردنية الهاشمية وماليزيا إلى عام 1965، حيث بدأت على مستوى التمثيل الدبلوماسي غير المقيم، قبل أن تفتتح ماليزيا سفارتها في عمان عام 1994، تلاها افتتاح السفارة الأردنية في كوالالمبور في عام 1997. وشهدت العلاقات الثنائية على مدار العقود الماضية تطوراً في مجالات متعددة، شملت التعاون السياسي والاقتصادي والتعليمي والثقافي.

أما على مستوى الزيارات الرسمية، فقد شهدت العلاقات بين البلدين تبادلاً للزيارات رفيعة المستوى، حيث قام جلالة الملك عبد الله الثاني بزيارة دولة إلى ماليزيا عام 2008، كما قام ملك ماليزيا الأسبق السلطان سراج الدين بزيارة الأردن عام 2006. وتأتي زيارة جلالة الملك الحالية إلى ماليزيا خلال يومي 11 و12 تشرين الأول 2026، بدعوة من العاهل الماليزي السلطان إبراهيم بن السلطان إسكندر، في ظل مرور أكثر من ستة عقود على إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، بما يعكس استمرار التفاهم السياسي ويفتح المجال أمام بحث سبل تطوير التعاون الثنائي في مختلف المجالات.

2. العلاقات التجارية بين البلدين

تستند العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الأردن وماليزيا إلى مجموعة من الاتفاقيات الثنائية، من أبرزها الاتفاقية التجارية¹ لعام 1994، واتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار²، واتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي³. وعلى صعيد التبادل التجاري، شهد حجم التجارة بين البلدين تذبذباً خلال السنوات الأخيرة، إلا أن البيانات الأحدث تشير إلى تحسن في مستوياته، حيث بلغ نحو 146.6 مليون دولار خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2026، مقارنة بنحو 130.8 مليون دولار خلال الفترة ذاتها من عام 2025، مسجلاً نمواً بنسبة 12% وذلك بحسب بيانات دائرة الإحصاءات العامة.



المصدر: بيانات التجارة الخارجية، دائرة الإحصاءات العامة

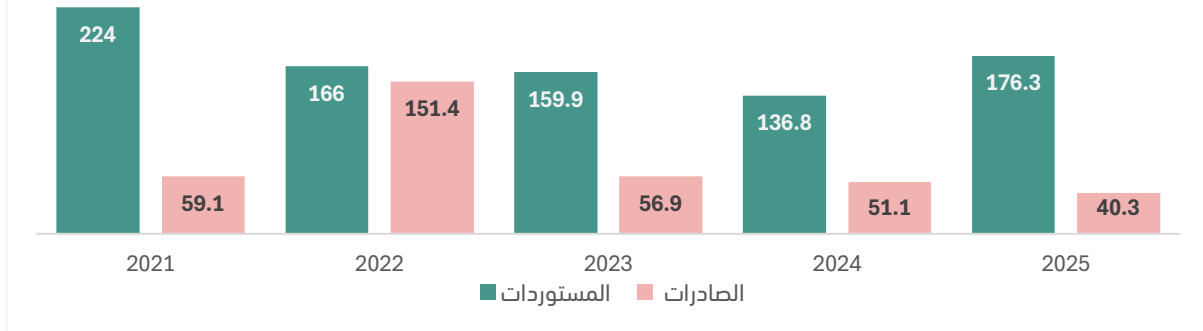
أما على صعيد هيكل التبادل التجاري، فقد ارتفعت الصادرات الأردنية إلى ماليزيا خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2026 بنسبة 32.4% لتبلغ نحو 33 مليون دولار، مقارنة بنحو 24.9 مليون دولار خلال الفترة ذاتها من عام 2025. وفي المقابل، ارتفعت المستوردات الأردنية من ماليزيا بنسبة 7.2% لتصل إلى نحو 113.6 مليون دولار في نفس الفترة. ورغم ارتفاع الصادرات بوتيرة أسرع من المستوردات، إلا أن الميزان التجاري استمر في تسجيل عجز لصالح ماليزيا بنحو 80.6 مليون دولار، مقارنة مع 81.0 مليون دولار خلال الفترة المماثلة من العام السابق. ويرى المنتدى الاقتصادي الأردني أن حجم التبادل التجاري بين البلدين منخفض نسبياً نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي لكلا البلدين، مما يعني وجود فرصة لزيادته.

¹ وزارة الصناعة والتجارة والتموين الأردنية (الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الثنائية) https://www.mit.gov.jo/EBV4.0/Root_Storage/EN/EB_List_Page/nonArabic.pdf

² مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين المملكة الأردنية الهاشمية وماليزيا. <https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements/treaty-files/1744/download>

³ دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية. (د.ت.). اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي الموقعة مع الحكومة الأردنية. <https://www.istd.gov.jo/AR/ListDetails/1/1076> اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي/1/1076

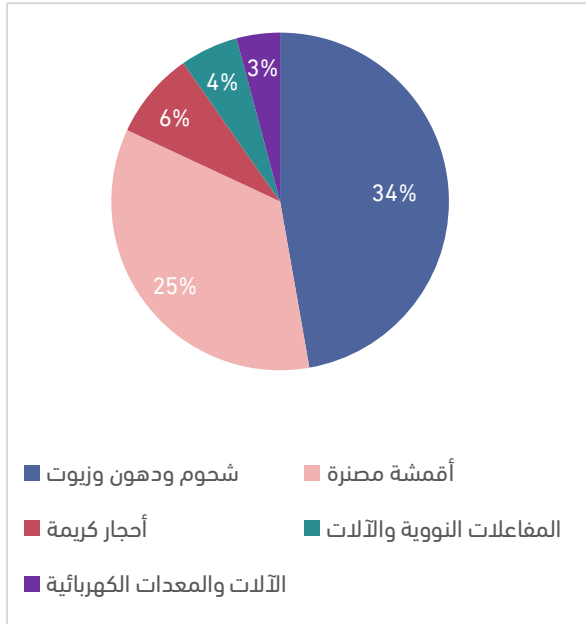
الشكل (2): هيكل الصادرات والمستوردات بين الأردن وماليزيا- بالمليون دولار



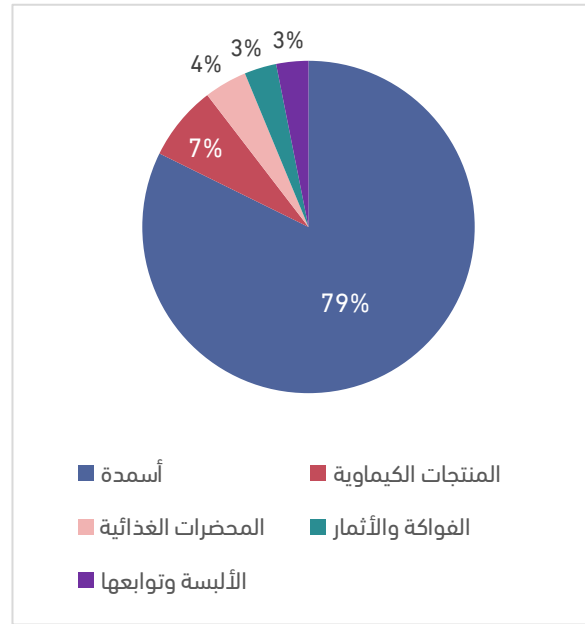
المصدر: بيانات التجارة الخارجية، دائرة الإحصاءات العامة

أما على صعيد التركيب السلعي للتجارة بين البلدين، فقد تركزت الصادرات الأردنية إلى ماليزيا خلال عام 2025 بصورة رئيسية في الأسمدة، التي شكلت نحو 79% من إجمالي الصادرات، في حين توزعت المستوردات الأردنية من ماليزيا في الشحوم والدهون والزيوت بنسبة 34%، تلتها الأقمشة المحبوكة بنسبة 25%.

الشكل (4): أبرز المستوردات الماليزية إلى السوق الأردني



الشكل (3): أبرز الصادرات الأردنية السلعية إلى السوق المالي



المصدر: بيانات التجارة الخارجية، دائرة الإحصاءات العامة

3. التعاون الاقتصادي والاستثماري

يمتد التعاون الاقتصادي بين الأردن وماليزيا إلى مجالات متعددة تتجاوز التبادل التجاري، تشمل الاستثمار والسياحة والتعليم العالي والتعاون في عدد من القطاعات الإنتاجية والخدمية. وفي هذا السياق، تشير وزارة الخارجية وشؤون المغتربين الأردنية إلى وجود مكتب إقليمي لشركة البوتاس العربية يغطي ماليزيا والدول المجاورة، إلى جانب وجود شركات ماليزية تعمل داخل المملكة⁴، ما يعكس حضوراً تجارياً واستثمارياً متبادلاً، وإن كانت البيانات المتاحة لا تتيح تحديد حجم الاستثمارات الثنائية على وجه الدقة.

وعلى مستوى التعاون بين مجتمعي الأعمال، شهد شهر كانون الثاني 2026 مباحثات بين جمعية رجال الأعمال الأردنيين والسفير الماليزي لدى المملكة، تناولت فرص تطوير الشراكات في قطاعات الصناعة وتكنولوجيا المعلومات والطاقة المتجددة والسياحة العلاجية والخدمات اللوجستية. كما طرحت خلال اللقاء مبادرة لتأسيس مجلس أعمال أردني-ماليزي مشترك، بهدف تعزيز التواصل بين المستثمرين ورجال الأعمال وتسهيل إقامة شراكات اقتصادية بين البلدين، دون الإعلان عن تأسيس المجلس بصورة رسمية حتى ذلك التاريخ.

وفي جانب **التعاون القطاعي**، برزت صناعة الحلال ضمن المجالات التي شهدت اهتماماً مشتركاً؛ إذ استضافت السفارة الماليزية في عمان⁵، في تموز 2026، اجتماعاً مع ممثلين عن وزارة الصناعة والتجارة والتموين ومؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية وشركة المدن الصناعية الأردنية، تناول سبل التعاون في المواصفات وشهادات الاعتماد، وفرص التجارة والاستثمار، وبناء القدرات وتعزيز الشراكات بين الشركات والمؤسسات المعنية. ويكتسب هذا المجال أهمية خاصة بالنظر إلى الخبرة الماليزية في صناعة الحلال وإمكانية الاستفادة منها في تطوير التعاون الصناعي والتجاري بين البلدين.

كما يشكل **قطاع السياحة** أحد مجالات التعاون الثنائي، حيث شهد تشرين الأول 2026 لقاءً نظمته السفارة الماليزية بالتعاون مع الجهات السياحية الأردنية لتعزيز الروابط بين العاملين في القطاع السياحي في البلدين. ووفقاً للبيانات التي أعلنها السفير الماليزي، استقبلت ماليزيا 8,957 زائراً أردنياً خلال عام 2025، مقابل 8,033 زائراً ماليزياً إلى الأردن.

من جانب آخر، **يعد التعليم العالي** أحد أهم المجالات للتعاون الثنائي، ويمثل في الوقت ذاته فرصة لتطوير السياحة التعليمية وتعزيز صادرات الخدمات الأردنية. ووفقاً لبيان وزارة الخارجية الماليزية الصادر بمناسبة الزيارة الملكية في تشرين الأول 2026، بلغ عدد الطلبة الماليزيين الدارسين في مؤسسات التعليم العالي الأردنية نحو 1,636 طالباً، مقابل أكثر من 1,490 طالباً أردنياً يدرسون في ماليزيا⁶. وفي المقابل، تظهر إحصاءات وزارة التعليم العالي الماليزية لعام 2025 وجود 2,075 طالباً ماليزياً في الأردن، مقارنة بنحو

⁴ وزارة الخارجية وشؤون المغتربين (الأردنية). د.ت. (العلاقات الثنائية - ماليزيا / كوالالمبور - <https://www.mfa.gov.jo/Kuala-Lumpur/bilateral.aspx?id=58>)

⁵ Embassy of Malaysia, Amman. (2026, August 4). Luncheon engagement on Malaysia-Jordan halal industry cooperation. Ministry of Foreign Affairs Malaysia.

⁶ Ministry of Foreign Affairs Malaysia. (2026, October 11). State visit of His Majesty King Abdullah II Ibn Al Hussein of the Hashemite Kingdom of Jordan to Malaysia, 11-12 October 2026.

5,445 طالباً في مصر، ما يضع الأردن في المرتبة الثانية بين الدول العربية المستضيفة للطلبة الماليزيين.⁷ وفقاً لهذه البيانات، هناك سوق تعليمية يمكن العمل على توسيع الحضور الأردني فيها. وعلى مستوى التخصصات، يتركز جانب مهم من الاهتمام التعليمي الماليزي بالأردن في اللغة العربية لغير الناطقين بها وتخصص الفقه والشريعة الإسلامية، إلى جانب تخصصات أخرى تشمل الاقتصاد والمصارف الإسلامية. وقد أعلنت وزارة التعليم العالي الأردنية في آب 2024 عن ترتيبات لاستقبال 520 طالباً ماليزياً في ثماني جامعات أردنية خلال العام الجامعي (2024-2025).⁸ كما توجد تجارب جامعية في تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، من بينها التعاون بين جامعة آل البيت ومؤسسة «أنا عربي» الماليزية، وبرامج مركز اللغات في جامعة اليرموك⁹، إضافة إلى برامج الفقه الإسلامي في جامعة العلوم الإسلامية الدولية. وتعكس هذه التجارب وجود قاعدة مؤسسية يمكن البناء عليها لتطوير برامج تعليمية متخصصة تستهدف الطلبة الماليزيين.

كما تشير البيانات الماليزية لعام 2025 إلى أن نحو ثلثي الطلبة الماليزيين في الأردن كانوا ضمن فئات الابتعاث أو الرعاية، مقابل نحو الثلث الممول ذاتياً، الأمر الذي يبرز أهمية بناء شراكات مباشرة مع الجهات الماليزية المسؤولة عن الابتعاث والتمويل التعليمي. وفي هذا الإطار، توفر المقارنة مع مصر تجربة جديرة بالاهتمام؛ حيث شهد عام 2025 ترتيبات لتأهيل الطلبة الماليزيين لغوياً قبل التحاقهم بالدراسة في جامعة الأزهر.¹⁰

وفي ضوء ذلك، تبرز فرصة للأردن لتوسيع استقطاب الطلبة الماليزيين من خلال تطوير برامج متخصصة لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، تشمل البرامج القصيرة والمكثفة والبرامج التحضيرية للدراسة الجامعية، إضافة إلى التخصصات المرتبطة بالشريعة والاقتصاد والتأمين الإسلامي. إلى جانب تعزيز الشراكات مع مؤسسات التعليم العالي وجهات الابتعاث الماليزية. كما يمكن البناء على الميزة القائمة المتعلقة بمعاملة طلبة الدول الإسلامية الدارسين في تخصصات اللغة العربية والشريعة في الجامعات الأردنية الرسمية معاملة الطلبة الأردنيين من حيث الرسوم الجامعية. ومن شأن تطوير هذا المسار، مع مراعاة الجودة الأكاديمية والجدوى المالية، أن يدعم مكانة الأردن وجهة للتعليم العالي، ويوسع مساهمة السياحة التعليمية في النشاط الاقتصادي والخدمات المرتبطة بها.

⁷ Ministry of Higher Education Malaysia. (2026). Statistik pendidikan tinggi 2025 [Higher education statistics 2025] (Table 6.1, pp. 206-207).

⁸ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأردنية. (2024، 21 آب). وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تعلن بأن 520 طالباً وطالبة من ماليزيا سيلتحقون بالجامعات الأردنية خلال العام الجامعي القادم 2024-2025.

⁹ Yarmouk University. (2024, July 11). A delegation from the Malaysian Sultan Zainal Abidin University visits Yarmouk.

¹⁰ Bernama. (2025, May 25). Malaysia, Egypt agree on USIM as gateway for Al-Azhar medical studies.

4. آفاق تطوير التعاون الاقتصادي بين الأردن وماليزيا

تقدم التجربة الماليزية نموذجاً للاقتصادات الصاعدة القائمة على تنويع القاعدة الإنتاجية وتعزيز الاندماج في الأسواق العالمية والجمع بين السرعة في النمو والتنوع الاقتصادي، إذ انتقلت ماليزيا تدريجياً من اقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على الزراعة والموارد الأولية إلى اقتصاد يستند إلى الصناعات التحويلية والخدمات. وقد ساهمت السياسات الموجهة نحو التصدير، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتنمية رأس المال البشري، والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي الكلي، في دعم هذا التحول على مدى العقود الماضية. وفي عام 2025، سجل الاقتصاد الماليزي نمواً حقيقياً بنسبة 5.2%، وشكل قطاعا الخدمات والصناعات التحويلية نحو 82.5% من الناتج المحلي الإجمالي¹¹، فيما ارتفع تكوين رأس المال الثابت الإجمالي بالأسعار الثابتة¹² بنسبة 9.6%، بما يعكس دور النشاط الإنتاجي والاستثمار إلى جانب الطلب المحلي في دعم النمو الاقتصادي.

ويعد تطوير الصناعات الموجهة للتصدير أحد أبرز ملامح التجربة الماليزية، حيث تعد ماليزيا من أكبر مصدري زيت النخيل في العالم، كما بلغت الصادرات السلعية لها نحو 1.6 تريليون رينغيت ماليزي عام 2025، بنمو نسبته 6.5%، واستحوذت المنتجات الكهربائية والإلكترونية وحدها على 44.3% من إجمالي الصادرات¹³. وقد عززت ماليزيا حضورها في سلاسل القيمة العالمية، ولا سيما في صناعة أشباه الموصلات، وتسعى من خلال الخطة الصناعية الجديدة 2030 إلى التوسع في الأنشطة الأعلى قيمة مضافة، وتطوير الصناعات الكيماوية المتخصصة، وتعزيز الروابط بين الشركات الكبرى والموردين المحليين¹⁴. وتبرز أهمية هذه التجربة للأردن في تطوير الصناعات القائمة، ولا سيما الصناعات الكيماوية والأسمدة، والتوسع تدريجياً نحو منتجات ذات قيمة مضافة أعلى، إلى جانب تنويع القاعدة التصديرية وتعميق الروابط بين الأنشطة الصناعية المحلية.

تعد ماليزيا أحد أهم المراكز العالمية للصرافة والخدمات المالية الإسلامية وسوق الصكوك والتأمين التكافلي، مما جعلها قاعدة لتطوير الاستثمار. فقد اتجهت ماليزيا إلى تطوير سياساتها الاستثمارية بحيث لا تقتصر على استقطاب رؤوس الأموال، بل تشمل تعظيم أثرها الاقتصادي. حيث بدأت في آذار 2026 تطبيق إطار جديد للحوافز الاستثمارية في القطاع الصناعي، يقوم على ربط الحوافز بنتائج اقتصادية قابلة للقياس، تشمل جودة فرص العمل، ونقل التكنولوجيا، وتعزيز سلاسل التوريد المحلية والاستدامة¹⁵. ورغم حداثة تطبيق هذا الإطار، فإن توجهه يوفر تجربة يمكن للأردن دراستها في تطوير آليات تقييم الحوافز الاستثمارية، وربطها بمؤشرات تعكس مساهمة المشاريع في رفع الإنتاجية وتوفير فرص العمل وتعزيز القيمة المضافة المحلية.

¹¹ Department of Statistics Malaysia. (2026). Gross domestic product 2025.

¹² Department of Statistics Malaysia. (2026). Gross fixed capital formation 2025.

¹³ Ministry of Investment, Trade and Industry. (2026). Malaysia external trade statistics: Trade performance 2025.

¹⁴ Ministry of Investment, Trade and Industry. (2023). New Industrial Master Plan 2030.

¹⁵ Malaysian Investment Development Authority. (2026, January 30). MIDA stands ready to implement new outcome-based incentive framework from 1 March.

وفي جانب الابتكار وتنمية رأس المال البشري، احتلت ماليزيا المرتبة 34 عالمياً في مؤشر الابتكار العالمي لعام 2025، مقارنة بالمرتبة 65 للأردن¹⁶. كما تبرز تجربة مركز تنمية المهارات في ولاية بينانغ، الذي تأسس عام 1989 بالشراكة بين القطاع الصناعي والجهات الحكومية والأكاديمية، بوصفها نموذجاً لربط التدريب التقني باحتياجات الشركات¹⁷. وتؤكد هذه التجربة أهمية تطوير شراكات مؤسسية بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم والتدريب في الأردن، بما يساهم في مواءمة المهارات مع احتياجات القطاعات الإنتاجية، وتعزيز قدرة الشركات على تبني التكنولوجيا ورفع الإنتاجية.

وفي مجال الصناعات المرتبطة بالمنتجات الزراعية والغذائية، طورت ماليزيا سلاسل قيمة تشمل التصنيع والمعالجة والمنتجات المشتقة، إلى جانب بناء منظومة متكاملة لصناعة الحلال تشمل المواصفات والاعتماد والتسويق الخارجي. وبلغت صادرات المنتجات الحلال الماليزية نحو 68.5 مليار رينغيت¹⁸ عام 2025. وتكتسب هذه التجربة أهمية خاصة للأردن في ضوء الفرص المتاحة لتطوير الصناعات الغذائية والدوائية وتعزيز نفاذها إلى الأسواق الخارجية، فضلاً عن المباحثات الأردنية الماليزية التي شهدتها عام 2026 بشأن التعاون في المواصفات وشهادات الاعتماد والاستثمار في صناعة الحلال¹⁹.

ومع ذلك، فإن التجربة الماليزية لا تخلو من التحديات، إذ يشير البنك الدولي إلى استمرار فجوات الإنتاجية بين الشركات، ومحدودية انتقال التكنولوجيا من بعض الشركات الأجنبية إلى الاقتصاد المحلي، وضعف الروابط بين المؤسسات الأكاديمية والصناعية، إلى جانب تحديات مواءمة المهارات مع متطلبات سوق العمل²⁰. وتوضح هذه التحديات أن التوسع الصناعي واستقطاب الاستثمارات لا يكفيان وحدهما لضمان استدامة النمو، ما لم يقترنا بسياسات تعزز القدرات المحلية والابتكار ورفع الإنتاجية.

وفي ضوء هذه المعطيات، تبرز أهمية الاستفادة من التجربة الماليزية في تطوير السياسات الاقتصادية وآليات تنفيذها، مع مراعاة الاختلاف في حجم الاقتصادين ومواردهما وقدراتهما الإنتاجية. ويمكن أن يشمل التعاون الأردني الماليزي تبادل الخبرات في تطوير الصناعات التصديرية، وتعزيز الروابط بين الاستثمار الأجنبي والقطاع الصناعي المحلي، وربط الحوافز الاستثمارية بالعائد الاقتصادي، وتطوير منظومة المهارات والابتكار. ومن هذا المنطلق، تمثل الزيارة الملكية فرصة لتوسيع نطاق التعاون بين البلدين نحو مجالات تساهم في دعم النمو الاقتصادي ورفع الإنتاجية وتعزيز تنافسية الاقتصاد الأردني.

¹⁶ World Intellectual Property Organization. (2025). Global Innovation Index 2025: Malaysia ranking.

¹⁷ Penang Skills Development Centre. (n.d.). Our story.

¹⁸ Bernama. (2026, April 16). Malaysia's halal exports hit RM68.52 bln in 2025, up 10.9 pct y-o-y—HDC.

¹⁹ Embassy of Malaysia, Amman. (2026, August 4). Luncheon engagement on Malaysia–Jordan halal industry cooperation. Ministry of Foreign Affairs Malaysia.

²⁰ World Bank. (2026). Raising the ceiling, raising the floor: The jobs agenda as a productivity agenda for Malaysia.

يرى المنتدى الاقتصادي الأردني

على الرغم من امتداد العلاقات الدبلوماسية بين البلدين لأكثر من ستة عقود وتوافر فرص محتملة للتعاون الاقتصادي، لا تزال العلاقات الاقتصادية دون المستوى المأمول، حيث يرى المنتدى إمكانية توسيع الشراكة بين البلدين وإطلاق مسار عملي لتطوير العلاقات الاقتصادية، ويتطلب ذلك البناء على الزيارة الملكية والانتقال نحو علاقات اقتصادية أكثر تنظيماً على النحو التالي:

1. إعداد برنامج تنفيذي يستهدف تنويع الصادرات الأردنية إلى السوق الماليزي وبحث فرص النفاذ في قطاعات جديدة، مثل الصناعات الدوائية (بحث تسهيل إجراءات التسجيل)، المنتجات الزراعية المصنعة، الصناعات الغذائية إضافة إلى الخدمات الرقمية واللوجستية والسياحة والصناعات الدفاعية.
2. عمل برنامج تعاون بين الجهات المختصة في البلدين لتطوير صناعة واقتصاد الحلال، والاعتماد المتبادل للشهادات المرجعية في اقتصاد الحلال وبنيتها التحتية في قطاعات الأغذية والمشروبات ومستحضرات التجميل والعناية الشخصية والأزياء والموضة الإسلامية، بالإضافة إلى الخدمات المالية والإسلامية والتمويل والسياحة الحلال، وحصر المنتجات الأردنية المؤهلة وتبني برامج لتوسيعها.
3. توفير قاعدة بيانات تفصيلية حول السوق الماليزي ورصد فرص النفاذ إلى القطاعات المستهدفة، وبناء صورة أكثر شمولاً عن الفرص الاستثمارية بالتعاون مع الجهات الرسمية ومؤسسات القطاع الخاص.
4. تعزيز التنسيق المؤسسي بين مجتمعي الأعمال وجمع ممثلي القطاع الخاص والشركات (B2B).
5. إطلاق مجلس أعمال أردني ماليزي مشترك يضم ممثلين عن مؤسسات القطاع الخاص والغرف التجارية والصناعية وجمعيات رجال الأعمال والشركات المهتمة بالتجارة والاستثمار بين البلدين، بهدف تحديد القطاعات ذات الأولوية وتنظيم لقاءات أعمال دورية وتبادل المعلومات حول الفرص الاستثمارية ومتطلبات الأسواق.
6. العمل للاعتراف المتبادل للمواصفات والمقاييس والاعتماد بين البلدين، وإجراء تقييم فني لمتطلبات الجهات المختصة في البلدين، وتحديد الأطر القانونية التي تسمح بذلك.
7. بحث نماذج تعاون بين الشركات الكبرى لزيادة مساهمة الموردين المحليين والشركات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل الإنتاج والتوريد.
8. تطوير برنامج للتعاون في المهارات والتدريب التقني للاستفادة من التجربة الماليزية في موائمة التدريب مع احتياجات سوق العمل، وتعزيز قدرة الشركات على تبني التكنولوجيا ورفع الإنتاجية.
9. تعزيز التعاون بين الجهات السياحية في البلدين من خلال برامج ترويج سياحي مشتركة، وتبادل المعلومات حول احتياجات الزوار، وتطوير مسارات سياحية وتسويقية تستهدف الفئات ذات الاهتمام بالسياحة الثقافية والدينية والعلاجية وفقاً لنتائج دراسة الطلب.
10. تطوير برامج تبادل أكاديمي بين الجامعات والمؤسسات التعليمية، وربط البرامج التعليمية باحتياجات القطاعات الاقتصادية.
11. يقترح المنتدى أن تقوم الحكومة بإعداد خطة متابعة تنفيذية تتضمن تحديد الجهة المسؤولة عن كل مبادرة والشركاء المعنيين والجداول الزمنية ومؤشرات الأداء والنتائج المستهدفة.